

وهو الاشارة عنها وان كان يملكها من ان الحكم الشرعي لا يملكها الا ما عدا
جارية الا ترى ان الرخص والتمتع والاسْتِئْراء وتزوجها **الطلاق** بغير
بالسفر والنوم والنقا والابتن وحديث المالك مع النبي والبلوغ دون المقتضى
وخروج الحيض والابتن وسفل الرحم واعتزال العقل حقيقة تحقيقا لليسار
المريض ودفع الحج المني الا انها امكنة في حق نفسها فما هي في حق غيرها
وشهادة العقد في حقه لا سيما اذا كان في فعله نكاحا وفيه نكاحه فتعلق
الحكم في حقها باخبارها وفي حق غيرها بحقيقة الحكم فان قيل فكيف
تثبتها كذا به لان حجة العراب امرها بالاعتقوك قلنا احتمال الصدق
في خبرها ثابت لان الانسان قد يبلغ به ضيق الصدر وتلفه الصبر وشيوع
الجملة وحسنه ثوب الموت فيها فإذ ان جعلها شبه بعضها اياه على ان العراب
على صفة وان قال لها ان كنت تحبين فذلك فانك طالق فقلت اجك وهي
كاذبة طلفت قضا وبانته عن ان ينفذ حقه عليه وقال لا تطلقني
لان الحجة لا تكون الا بالقلب فلا ينفذ حقه له ولا يوجب حقه له
بينه وبين الله تعالى الا اذا كانت صادقة لان الاصل في اليمين القبول والامانة
خلف عنه والتعبد بالاصل بغير الخلف في حقه في اليمين القبول والامانة
في قولها فتعلق الى الخلف مطلقا وذكر في القواعد الشرعية من طلاقها
ان الحجة بالقلب لا تعتبر وان امكن الاطلاع عليها وهي ما اذا قال امرأتك
انت طالق ان كنت انا ارضى كذا ثم قال لست احبك وهو كاذب وفيه حجة
امرته وسعدت وعلما فيها بينه وبين الله تعالى قال في اليمين وهذا
مشكل لانها لم يجر ما في قولها حقيقة بغير ما في قلبه وكذا الطلاق
ما قلنا انه يعلق بالاخبار بين ما كان في فعله ان التعلق باليمين كالتعلق
بالحجض لا يفتقر الى ان يثبت احدها ان التعلق باليمين كالتعلق
المجس كقولها انه يفتقر الى ان يثبت احدها ان التعلق باليمين كالتعلق
بالحجض لا يفتقر الى ان يثبت احدها ان التعلق باليمين كالتعلق
في الاخبار تطلق في التعلق باليمين كالتعلق باليمين كالتعلق
بينه وبين الله تعالى **قال** **وبرؤية** **قال**
بعضي فيما اذا قال لها ان حضنت فانك طالق فزادت اليمين لا يقع الطلاق
لانها محتمل ان تكون مستيضاة فلا يقع بالشك **قال** **فان**
ان استمر ثلاثا وقع من حين رأت **قال** **فان**
ان استمر اليمين ثلاثة ايام وتبع الطلاق من حين رأت اليمين كونه
بالاستمرار ثبوتها من اليمين فكان حضانة اليمين واليمين كونه
الاشارة فيها اذا كانت المرأة غير مخطوبة بها فزوجت حين رأت اليمين
الدم وكان المعلق باليمين حقيق غير حقي العبد وجني عليه بعدما
بعضهم مع الطلاق عدوم
رات

مطله
فان قيل انما يملكها لان حجة العراب امرها بها
العقول

مطله
فان قيل انما يملكها لان حجة العراب امرها بها
العقول

التعلق باليمين كالتعلق باليمين كالتعلق
اليمين كالتعلق باليمين كالتعلق

اليمين كالتعلق باليمين كالتعلق
اليمين كالتعلق باليمين كالتعلق

رات الدم قبل ان يستمر فانها يقع نكاحها ويعتبر في العبد جارية الاحرار
قال **فان** **وقى ان حضنت حضانة** **بمع** **حين**
بمعنى من حضانة وذكر الاطلاق او ما يقرب من المعنى العشرة وان لم
يبتدع او بالانقطاع والاعتزال او ما يقرب من معناه الاعتزال اذا انقطع
دون العشرة لان الحضانة امر الكامل الجين ولهذا حمل عليه في
حديث الاستبراء وهو قوله عليه الصلاة والسلام الا نوطا الجاني من
يضعن حملهن ولا الجاني من يستبرهن حضانة وكذا اذا قال ان حضنت
نصف حضانة فانك طالق لانها امر الكامل وحسب الاطلاق ان حضنت
اذا حضنت لا يبدل عن الجنس وهو الحيض ونظيره قوله ان حضنت
او ان صرحت صراحة وان صلتها بان صلت صلاة وعن هذا قالوا
فيمن قال ان حضنت حضانة لا يكون الاطلاق يدعي ان الطلاق يقع
بعدها طهرت بخلاف قوله ان حضنت **قال** **فان**
ان ولم يولد اذ كانت طالق واحلة وان
ولدت اتي فتنبتين قولها ولما لم يولد
الاولى تعلق واحلة قضا وتضمن نكاحها
وحضنت العدة اي فيما اذا قال لها ان ولدت غلاما فانك طالق
واحدة وان ولدت جارية فانك طالق فتنبتين قولها لاما وجارية ولم
يولد الاولى يلزمه طلقه واحدة قضا وفي الاحتياط اثنان نكاحها وقد
انقضت العدة لانه مما يقاها ولدت ولا يحنن به ويقع جنون فكلون
معدة وانقضت بها بوضع الثاني لانها حامل به فاذا وضعت الثاني انقضت
العدة وانقضت اليمين الاخرى به لوجود الشرط ولم يقع به شيوان الطلاق
المقارن لانقضاء العدة لا يقع ثمران كان الغلام اولا وقت واحدة
وان كان اثنان فثنتان فالواجبة متيقن بها فكلزمله والامره الزيادة
بالشك والتنزه ان يقع ثنتان لا حتمال وقوعها ما يتقدم الجارية به
حتى لو طلقها واحدها غيرها اولى كانت امه لا يرد لها الا بعد زوج اخر
لا حتمال لعدم الجارية والادة العدة مستغن فيه بيقين هذا اذا لم
يعلما اجمعا الاول وان علما الاول منقضا فلا ينكح عليه وان سب
اختلفا فالقول قول الزوج لانه منكر وان تولدت غلاما وجارية
ولا يدري الاول منهما بيقين فثنتان في القضا وفي التنزه ثلاث ايات
الاعلام ان كان اولا او وسطا تطلق ثلثا واحدة بالغام وثنتان
بالجارية الا في لان العدة لا تنقض ما سبق في البطن ولد وان كانت
الاعلام اثنان فثنتان بالجارية الا في ولا يقع بانها شيان اليمين

واحد اجمعا في وقت نكاحه الا في
واحد اجمعا في وقت نكاحه الا في
من وقت نكاحه في وقت نكاحه

واشرا
العدة
اليمين

واشرا
العدة
اليمين